

تجربة التسيير الذاتي في الجزائر بين النظرية والتطبيق (1962-1965)

The experience of self-management in Algeria between theory and application (1962_1965)

1- لكحل عبد الكريم، جامعة الجزائر 2 (الجزائر)

abdelkrim.lekehal@univ-alger2.dz

تاريخ النشر: 2021 /12/31

تاريخ القبول: 2021 /11/12

تاريخ الاستلام: 2021 /10/14

ملخص:

تتمحور هذه الورقة البحثية حول موضوع بالغ الأهمية، ألا وهو تجربة التسيير الذاتي التي طبقت في الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال مباشرة، حيث حاول الباحث الاطاحة بأهم الظروف والتحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري، والتي كانت بمثابة دوافع ومنطلقات حقيقية لتبني هذه السياسة، ثم انتقل الى ابراز الاهداف المرجوة من هذه السياسة وأهم الأطروحات التي نظرت لها ، وصولا الى تقييم هذه السياسة من كل الجوانب سواء من جانب التسيير أو التسويق أو التمويل ، ليخلص في الاخير الى أن هذه السياسة بالرغم من المبادئ السامية التي حملتها ، وبالرغم من الاهتمام الذي أولته السلطة لها ، إلا ان سوء التسيير، وبيروقراطية الإدارة، وتداخل الصلاحيات، والمركزية المشددة، ونقص التمويل، وقدم العتاد وضعف قنوات التسويق، وكذا ضعف مستوى العمال والفلاحين، كلها عوامل عجلت بتراجع هذا النظام والتخلي التدريجي للدولة عنه.

كلمات مفتاحية: التسيير الذاتي، الاقتصاد الجزائري، الاشتراكية ، الاملاك الشاغرة، أحمد بن بلة.

*- المؤلف المرسل

Abstract:

This research paper focuses on a very important topic, which is the experience of self-management that was applied in the Algerian economy immediately after independence. Where the researcher tried to capture the most important circumstances and challenges facing the Algerian economy, which served as real motives and starting points for adopting this policy, then he moves to the objectives of this policy and the most important theses that were theorized for it, in order to evaluate this policy from all sides, whether from the side of management, marketing or financing, to conclude in the end that this policy despite the lofty principles that it carried, and despite the attention that the authority gave it, However, poor management, bureaucratic administration, overlapping powers, tight centralization, lack of funding, outdated equipment and weak marketing channels, as well as the low level of workers and peasants, have all accelerated the decline of this system and the gradual abandonment of it by the state.

.Keywords: self-management; the Algerian economy; socialism; vacant property; Ahmed Ben Bella.

مقدمة :

شكلت الظروف الاقتصادية المتردية التي عاشتها الجزائر عشية الاستقلال عبئا كبيرا على الشعب الجزائري عامة والسلطات الجزائرية خاصة ، والمترتبة عن اتجاه معظم الجزائريين نحو الاقتصاد الزراعي والذي يغلب عليه طابع الثنائية القطاعية ، قطاع حديث يملك أحسن الأراضي وأخصبها يمتلكه الكولون ، وقطاع تقليدي يعيش عليه أغلب الجزائريين عيشة الكفاف ، في حين اتجه الجزء المتبقي منه نحو الاملاك الصناعية والخدماتية الشاغرة.

بدأت القيادة السياسية الجزائرية خاصة منها فئة النخبة منذ السنوات الاخيرة لحرب التحرير في بلورة رؤية اقتصادية وطنية ، حيث قدمت جملة من الاطروحات عبر جريدة المجاهد خلال الفترة الممتدة من سنتي 1960 . 1962 تضمنت مجموعة من التصورات تتعلق بأهداف التنمية الاقتصادية ووسائل تحقيقها

غداة الاستقلال ، بالإضافة على التأكيد على ضرورة تهديم روابط التبعية ، وابطال مفعول الاستغلال وآلياته.

وأمام الشغور المفاجئ للأموال والأراضي الزراعية من مستغلبها الأوربيين لجأ العديد من سكان الأرياف إلى النزوح شبه الجماعي نحو المدن الكبرى وضواحيها ، خاصة المتواجدة بالسهول الساحلية منها: متيجة، وهران ، عنابة ، قسنطينة. وذلك لاستخلافهم في القطاع ، لاسيما وأن الكثير منهم كان يشتغل في هذه الملكيات كأجراء أو خماسين وقد شكلوا لجانا لتسيير هذه الوحدات .

ولمواجهة تلك الظروف الجديدة، لجأت الحكومة الفتية في البلاد إلى مواكبة الموقف، وذلك بالإعلان عن قرار ثوري يتمشى والظروف الجديدة واستكمالاً لمسار الثورة في مرحلة البناء والتشييد، وذلك بإصدار قرارات تاريخية لتنظيم العملية وتقنيها ، تمثلت في إصدار قرارات مارس . أكتوبر 1963 م المتعلقة بتنظيم وتقنين التسيير الذاتي في المجال الاقتصادي خاصة المجال الزراعي ، فما المقصود بهذه التجربة ؟ وما هي منطلقاتها وأهدافها؟ وما هي القوانين والمدارس التي نظرت لهذه السياسة ؟ وهل استطاعت الجزائر تطبيق هذه السياسة على أرض الواقع، وتحقيق الآمال المسطرة ؟ يجب أن تقسم العناوين إلى عناوين رئيسية أولية وثانوية.

1- مفهوم سياسة التسيير الذاتي:

التسيير الذاتي Auto Management هو إدارة المؤسسة ، أو الوحدة التنظيمية من قبل العاملين فيها. و«التسيير» أو الإدارة أو التدبير، أما «الذاتي» فتشير إلى أن الإدارة تتم من داخل الوحدة التنظيمية من قبل العاملين فيها أنفسهم لا من خارجها سواء كانوا مالكين (حكومة)، أو إدارة ممتحنة. وأول دولة أطلقت هذا النموذج الإدارة اليوغسلافية التي أرادت التميز عن الإدارة السوفييتية الشيوعية وعن الإدارة الغربية الرأسمالية لتعطي بعداً قومياً وحضارياً للتجربة اليوغسلافية سرعان ما توسعت الى العديد من الدول مثل وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا وسوريا.

لقد كان القادة اليوغسلاف متأثرين بالنظريات والأفكار الاشتراكية التي ظهرت في المرحلة الأولى لثورة لينين البلشفية عام 1917، وبالنتائج السلبية لتجربتهم الاشتراكية في سنواتها الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت هذه التجربة تعبيراً عن رغبة العمال وشعورهم بضرورة التحرر من سيطرة الدولة الصارمة على الاقتصاد، وتدخلها بأشكال مقيدة ومعيقة لحرية العمل والمبادرة والإبداع، إضافة إلى رغبة

بعض المفكرين اليوغسلاف بانتهاج طرائق وأساليب خاصة بهم مستقلة عن النهج السوفياتي الستاليني، خاصة بعد أن تم فصل يوغسلافيا من منظمة الكومنفورم 1956.¹

أما عن مضمون النظرية الجديدة المتعلقة بالتسيير الذاتي هي انتقال الملكية من الدولة إلى الشعب، على أساس أن ملكية الدولة بحد ذاتها هي عائق في طريق التطور والنمو، وشكل بدائي للملكية الاجتماعية، فالتأميم لا يحقق إلا القاعدة المادية الأساسية لتحويل علاقات الإنتاج إلى علاقات إنتاج جديدة صحيحة، وهو شكل بدائي للاستغلال، ويؤدي إلى احتكار طبقة من الإداريين لوظائف الإنتاج والتوزيع بدون شراكة عمالية حقيقية، مما يقود إلى تحويل شكلي صوري للملكية وتحويل فائض القيمة إلى رأسمالية الدولة دون أن يحصل العمال على حقوقهم الكاملة، ويصبح بهذا الشكل من أهم خصائص النظرية اليوغسلافية للتسيير الذاتي نقل الملكية من الدولة إلى المجتمع، ومنح العمال حق استثمارها وإدارتها على أسس ديمقراطية وإعطائهم جزءاً من الدخل الناتج يتناسب وجهودهم، والقضاء على البيروقراطية والمركزية الشديدة وكانت سنة 1950 هي السنة الأولى لتطبيق هذا النظام في يوغسلافيا².

أما في الجزائر فقد طبق ابتداء من أكتوبر 1962، وتختلف تجربته في الجزائر عن التجارب العالمية، وذلك أنه طبق تلقائياً من طرف الفلاحين بعد مغادرة مئات الآلاف من المعمرين الفرنسيين لمزارعهم، هادفين من وراء ذلك تقويض البناء الاقتصادي والاجتماعي لجزائر ما بعد الاستقلال، ولهذا بادر الفلاحون إلى تسيير هذه الوحدات الإنتاجية إيماناً منهم ووعياً بضرورة مواصلة عملية الإنتاج، خصوصاً في تلك الظروف القاسية من جهة والتي تتم بالحماص والعمل الثوري من جهة أخرى³.

وإذا عرفنا عبارة التسيير الذاتي من المنظور والتجربة الجزائرية «تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون أو تم تأميمها»

كما عرف في المشروع التمهيدي لمبادئ التسيير الذاتي الرئيسية بأنه "نوع من التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي يمثل محتواه الإيديولوجي السبيل الرئيسية التي اختارتها الجزائر للإضفاء إلى

1. الموسوعة العربية <http://www.arab-ency.com/ar>

2. نفسه

3. محمد سويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990،

الاشتراكية. والتي توفق بين مصالح العمال الذين ارتقوا من صف الأجير إلى صف المنتج الحر المسؤول ، بمشاركتهم المباشرة في تسيير الوحدات الإنتاجية واهتمامهم المعنوي والمادي بثمره إنتاجهم ، وبين مصالح المجموعة الوطنية بأخذ قسط من الأرباح المنشأة لفائدة المجموعة، وبإخضاع مخططات تنمية الوحدة لمخططات التنمية الوطنية والإقليمية⁴.

وبناء على هذه التعاريف فإن التسيير الذاتي يقوم على ثلاث مبادئ ودلالات رئيسية :

- 1- انتهاج أسلوب الانتاج الجماعي، ونبذ الملكية الفردية والخاصة .
- 2- تبني مبدأ اللامركزية والاستقلال الإداري والاقتصادي للوحدة الإنتاجية في إطار أهداف الخطة العامة للوحدة الإنتاجية التي يسيرها العمال في إطار اللوائح التي تحددها الدولة.
- 3- حصول العمال على أرباحهم من عوائد الوحدة الإنتاجية بعد خصم الحصة المقررة للمجموعة الوطنية⁵.

وهكذا فإن التسيير الذاتي لا يتحقق إلا في حالة الاستقلال الاقتصادي والإداري الكاملين ، لأن الاقتصار في التسيير الذاتي على مجرد حضور العمال أو الفلاحين إلى الوحدة الإنتاجية في أوقات محددة، أو اهتمامهم بالتنظيم الداخلي للمنشأة ، أو حتى المشاركة العابرة في التسيير يعني عمليا إفراما للفكرة من مضمونها وتحويلا للفلاحين من جديد إلى مجرد مشاركين في الإدارة تابعين للدولة .

ولهذا فإن التسيير الذاتي - كنوع من الديمقراطية الاقتصادية. لا يتطور إلا في الحالة التي يتزايد فيها تسيير العمال ويتناقص التدخل البيروقراطي.

وعليه فإن تجربة التسيير الذاتي في القطاع الاقتصادي تعتبر الأولى من نوعها في الوطن العربي، كما تعتبر أكبر تجربة اقتصادية واجتماعية تشهدها الجزائر بعد الاستقلال، وذلك سواء بالنسبة لمساحة الوحدات الإنتاجية المسيرة ذاتيا، أو بالنسبة لعدد العاملين فيها⁶.

4- نفسه، ص 120.121

5 - Monique LAKS, *Autogestion ouvrière et pouvoir politique en Algérie (1962 -1965)*, Imprimerie Marcel BON 1970.P 20.

6- محمد سويدي، نفس المرجع، ص 122

2. منطلقات هذه السياسة

1.2 المنطلق التراتي:

تنطلق فكرة التسيير الذاتي من فكرة التنظيم التعاوني والتسيير الجماعي والتي لها عمق في الموروث الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشعب الجزائري منذ القديم، كنظام التوزيع والذي يتم عادة بين الفلاحين الصغار والعمال المتجاورين في فترات العمل الكثيف كموسم الحصاد وفي أوقات الحرث، وأوقات جني الزيتون و التمور أو التين،⁷ ثم أخذت مكانها لدى المسؤولين في القيادة قبل وبعد الاستقلال وذلك تطبيقا لسياسة اقتصادية تستهدف تغيير جميع مظاهر التخلف في البلاد في اقصر الأجال الممكنة، وهو عمل يستلزم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بالتوجيه والاستثمار والإعانات، وهو ما نصت عليه أهم المواثيق التاريخية خاصة برنامج طرابلس والذي أكد على إقامة أشكال جماعية للاستغلال الزراعي وتوزيع الأراضي من غير تجزئتها... وتطبيق الانخراط التلقائي في تعاونيات للفلاحين لتفادي النتائج السيئة لأشكال الاستغلال الإلزامي⁸

2.2 المنطلق السياسي:

ويعد هذا العامل احد أهم العوامل الرئيسية التي كانت وراء اختيار النهج التعاوني في تنمية القطاع الاقتصادي خاصة الزراعي، وكان هذا الاختيار مبني على معطيات تاريخية واجتماعية للبلد، وذلك كون الجزائر كانت تخضع تحت نير الاستعمار الفرنسي الذي سيطر على كل الإمكانيات الطبيعية والبشرية للقطاع الزراعي مما أنتج آثار خطيرة على البنية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر حيث برزت ظاهرة الإقطاع والاحتكار والطبقية، لذا كان تفكير المسؤولين الجزائريين قبل الاستقلال متجها لتنظيم القطاع الزراعي وفق التنظيم التعاوني وهو تنظيم كان قد طبق أثناء الثورة التحريرية في بعض المناطق المحرمة بالجزبال من طرف جيش التحرير الوطني بعد ما وقع تهجير السكان بها من طرف الجيش الاستعماري.⁹

أما بعد الاستقلال فقد كان لنجاح هذه التجربة في كثير من دول العالم الأثر الكبير لدى القيادة الجزائرية والممثلة في الرئيس أحمد بن بلة والذي أعجب على ما يبدو بها والاستنجااد بالعديد من

7. محمد حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في قطاع الزراعة بالجزائر، الشركة

الوطنية للنشر والتوزيع، 1976 ص 293.

8. النصوص الاساسية لثورة نوفمبر 54، ميثاق طرابلس 1962، منشورات ANEP، ص 91.

9. محمد حسن بهلول نفس المرجع، ص 301.300.

المستشارين الفرنسيين واليوغسلاف وظهر جليا لدى الإجابة عن أسئلة النواب في اختتام المناقشات في المجلس التأسيسي في 12 12 1962 حيث صرح بأنه " سيعين العديد من الأصدقاء الفرنسيين المتحررين وكذلك سيساعدهم بثلاثين من اليوغسلافيين الاختصاصيين في التعااضديات الفلاحية " ¹⁰ وهذا احد الدلائل التي تؤكد تأثر النظام الجزائري بالفكر الاشتراكي عامة و اليوغسلافي خاصة، لاسيما في المجال التنظيمي للوحدة الاستغلالية. حيث صرح في خطاب له في قسنطينة يقول: "لقد درسنا التجارب التي مرت بها يوغسلافيا وروسيا وكوبا واستخلصنا أفضل ما في هذه التجارب... وان الذي يميز تجربتنا هو أنها استطاعت أن تستخلص من هذه التجارب كلها تجربة ناجحة".¹¹

أما الدكتور احمد محساس فيقول في هذا الإطار بان التسيير الذاتي هو حتمية سياسية واقتصادية نشأ نتيجة العديد من النقاشات والأفكار الإيديولوجية المختلفة داخل المدارس الماركسية، حيث حاول الثوريون الجزائريون بناء تصور لنظام يأخذ بعين الاعتبار هذه النقاشات وبلورتها في نموذج تطبيقي حقيقي يؤدي إلى قيام اشتراكية تتماشى مع قيم الشعب الجزائري، كما انه جاء كنتيجة لمصطلح التلقائية التي قام بها العمال والفلاحون بعد شغور الأملاك العقارية والصناعية في أعقاب الرحيل الجماعي للأوربيين، حيث أضحت الثورة الجزائرية بعد الاستقلال مركز نقاشات متجددة بين اتجاهات الحركة الماركسية وإبراز دور العمال والفلاحين فيها، من خلال تفعيل مجالس التسيير أو إنشاء حزب ثوري منظم تنظيما عسكريا هدفه قيادة البلاد والإطاحة بالرأسمالية، كما كان للصراع السياسي والعسكري الذي دخلته البلاد في صيف 1962 الأثر الكبير في توجيه الحركة التلقائية للعمال والفلاحين، خاصة وأنهم يشكلون غالبية المجتمع الجزائري، حيث عمل كل طرف على كسبها إلى جانبه ضد الخصم.¹²

3.2. المنطلق الاقتصادي:

إن الهدف من كل سياسة اقتصادية هو رفع الإنتاج الاقتصادي وتحقيق الرقي الاجتماعي، وهي الغاية التي سطرتها القيادة السياسية، حيث كان الهدف من وراء إتباع النظام التعاوني هو تحقيق أكبر إشباع ممكن للحاجات الاجتماعية والفردية الأساسية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تحقيق الأرباح الممكنة على حد سواء حيث يتم توزيع الفوائد إلى ثلاثة أجزاء جزء يوجه لفائدة العمال في شكل

10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الرئيس احمد بن بلة يقول، ص 86.

11. جريدة الشعب، العدد 102، 10 أبريل 1963.

12. Ahmed mahsas, *l'autogestion en Algérie*, éd elmarifa, 2010, p, 103. 104

مكافئات تشجيعية وجزء ثاني يذهب للاستثمارات الاجتماعية كبناء المساكن والحدائق ومدارس ... وجزء ثالث يوجه للاستثمارات الاقتصادية لتوسيع الطاقة الإنتاجية للوحدة والمجتمع¹³

رأينا فيما سبق أن تجربة التسيير الذاتي انطلقت من القاعدة العمالية وأملت مجموعة من الظروف والموروثات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الجزائري منذ القديم واعتبرناها تجربة فريدة من نوعها ، حيث سبق الجانب التطبيقي جانب التنظير ، أي بعد استيلاء الفلاحين والعمال على الأراضي الزراعية تدخلت الدولة بواسطة مجموعة من القوانين لتقنين هذا النشاط وتنظيمه من خلال إصدار مجموعة من المراسيم والقوانين التي تحدثنا عنها في القسم الأول من هذا الفصل أهمها مراسيم مارس 1963 سواء من حيث الأسس التي يقوم عليها النظام أو الأسس التي تقوم عليها المزرعة في حد ذاتها والسؤال المطروح هو: ماهي أهم المدارس النظرية التي اعتمدها المشرع الجزائري لتنظيم هذا القطاع؟

يعتبر مبدأ التسيير الذاتي للمؤسسات العنصر الأساسي في اشتراكية الرئيس أحمد بن بلة حيث يقول في خطاب له في 29 مارس 1963 "إن التسيير الذاتي للمؤسسات أساس اشتراكيتنا ... انه لا وجود لأي تردد حول ذلك، لان التسيير الذاتي للمؤسسات بواسطة العمال هو إحدى حقائق الثورة الجزائرية"¹⁴.

وهناك طرف ثاني يقول بان فكرة التسيير الذاتي مستنبطة من المجهود الإيديولوجي لميثاق طرابلس 1962، والميثاق الوطني 1964 .

3. أهدافها

3.1. القضاء على النظام الإقطاعي:

الذي يعد نظاما غير مجدي، بل ويعيق تطبيق الإصلاحات الزراعية ، واعتبر إلغاؤه ضرورة حتمية لتنمية وتطوير البنية الاقتصادية ، ويتناقض تماما مع الطرق والمناهج الحديثة لتسيير الإدارة ، وعصرنة تقنيات وعوامل الإنتاج.

. محمد حسن بهلول، نفس المرجع، ص 303 13

14 . جريدة الشعب، العدد 93 ليوم 30 مارس 1963.

2.3. إزالة النمط الاستعماري:

وذلك باللجوء إلى تأميم ممتلكات الأجانب، والقضاء على الوحدات الاقتصادية الكبيرة، كما حدث بكينيا ومصر في أعقاب نجاح ثورة 1952، والجزائر بعد الاستقلال في إفريقيا، وحتى في العديد من دول أمريكا اللاتينية، ومن ثم كان الدافع هو إزالة النمط الاستعماري وموروثاته.

3.3. القضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية:

تستلزم العدالة الاقتصادية والاجتماعية إزالة الفوارق الكبيرة بين مداخيل الأغنياء من أصحاب المصانع والشركات وكبار ملاك الأراضي ومداخيل صغار الفلاحين والعمال، ولكي تتحقق المساواة في المداخيل تم إعادة توزيع تلك الممتلكات من مصانع وأراضي بالاعتماد على مؤشرات خاصة، سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي أو الخدماتي،، لذلك تبنى نظام الحكم في الجزائر النهج الاشتراكي كنتيجة منطقية لما كان للثورة التحريرية من مدى جماهيري، فقيادة جبهة التحرير الوطني التي أدركت منذ الوهلة الأولى من بدء العمل الثوري قيمة الدعم الشعبي لمواجهة الاستعمار، لم تتوقف عن الاستثمار في هذا الاتجاه، بل عززته وطورته في شكل جديد ذو بعد اجتماعي يتناقض والاحتكار والانفراد بالثروة، وقد أشار إلى ذلك البرنامج المصادق عليه في المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني (طرابلس 1962) حيث نص البرنامج: "إن حركة الجماهير قضت على المخطط الاستعماري، ووضعت حدا وبشكل نهائي لمؤسساته الرجعية، وسرعت في كسر كل الطابوهات والهياكل ذات الأصول الإقطاعية التي كانت تحول دون تطور المجتمع الجزائري"¹⁵

. الشغور القانوني المفاجئ لحوالي ثلث الأملاك الزراعية من أجود الأراضي بعد الرحيل الجماعي للمعمرين، وكذا معظم المصانع والمخازن والمتاجر الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ قرار التأميم.

. المبادرة الإرادية للعمال والفلاحين الزراعيين لإدارتها واستمرار الإنتاج بها.

4- الجانب التنظيري:

1.4 . ميثاق طرابلس :

تعد وثيقة طرابلس إحدى أهم الوثائق التي حددت خارطة النظام الجزائري على مختلف الأصعدة خاصة في المجال الاقتصادي، حيث صيغت من طرف مجموعة من المثقفين الشباب الذين تأثروا في أغلبهم بالفكر الماركسي، وبالأخص أفكار فرانز فانون الذي يرى أن الثورة في الجزائر هي ثورة فلاحية ريفية، ونادي بضرورة قيام اشتراكية جزائرية مبنية على طبقة الفلاحين، وعمال الأرض (البروليتارية)، أما القوة المرشحة لتحقيق الثورة (فهو الشعب وهو الفلاحون والعمال على العموم والشباب والمثقفون الثوريون) واستبعدت البرجوازية أساسا بحجة عدم قدرتها على الوقوف في وجه الاستعمار الجديد، وتذكر المحررون ما أخذوه عن فانون، فطلبوا منها أن تخضع مصالحها الخاصة لوحدة الشعب لأن (منطق الثورة والمصلحة العليا للشعب يجعلان من ذلك إحدى الضرورات وسوف تقاس وطنية البورجوازية عندنا بقبولها لذلك وتقيم دعمها لقضية الثورة وعدولها عن إرادة التحكم في مصير البلاد).

16

كما حددت الوثيقة مهام الثورة الديمقراطية الشعبية في بناء اقتصاد وطني متحرر من الاقتصاد الاستعماري والرأسمالي المسيطر وضد الليبرالية الاقتصادية، ولهذا سيعتمد على الاقتصاد الموجه والخطط الذي سيعمل على تحقيق الثورة الزراعية بداية بإصلاحات زراعية وعصرنة الزراعة وفق مبدأ "الأرض لمن يخدمها".¹⁷

ثم يوضح فلسفة هذه المعركة العقائدية و مبادئها الفكرية والسياسية بكونها ثورة اشتراكية تستمد شرعيتها من سلطة الشعب "إن الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب" ثم يوضح فلسفة هذه المعركة العقائدية و مبادئها الفكرية والسياسية بكونها ثورة اشتراكية تستمد شرعيتها من سلطة الشعب : (إن الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب)¹⁸ وقد استمدت هذه الأفكار من التيار اليساري المفرنس، والذي بدوره يستمد فكره من أفكار فرانز فانون، التي نادى بها في العديد من كتبه

16 . النصوص الأساسية ، نفس المصدر ، ص76.

17 . رابح لونيبي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، دارالمعرفة ، الجزائر 2011، ص78.

18 . الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ج2، اتحاد الكتاب العرب ، الجزائر 1999 ص246.

أهمها: الثورة في عامها الخامس ، وكتاب المعذبون في الأرض وحتى في العديد من المقالات التي كان يكتبها في جريدة المجاهد، إذ تظهر بصمة الأفكار القانونية واضحة جلية في صناعة مفاهيم ومحتوى البرنامج وذلك بحكم موقعه السابق كأحد العناصر المحررة في صحيفة المجاهد. اللسان الفرنسي الناطق باسم الثورة. وقد كان أفكاره تأثير في عقول العديد من المناضلين خاصة الشباب منهم بسبب الفراغ الإيديولوجي الذي نبه إليه برنامج طرابلس نفسه، وها هو فانون وجد الفرصة مناسبة لملاء هذا الفراغ وتقديم ووضع أفكاره الاشتراكية موضع التنظير للثورة فيقول: إن الثورة الجزائرية لا يمكن أن تكون إلا ثورة اشتراكية يشكل الفلاحون قواها المسيرة .

2.4. ميثاق الجزائر 1964 :

يعتبر ميثاق الجزائر الوثيقة الرسمية الثانية التي زودت مبدأ التسيير الذاتي بالعديد من النصوص التنظيمية خاصة في علاقات العمل وكذا أهداف وأسس هذا التنظيم حيث نلاحظ تطور واضح للطرح الماركسي بشكل كبير عما كان عليه الأمر في برنامج طرابلس ويظهر ذلك فيما يلي:

في البداية يستهل الميثاق بدعوة الجزائريين للتحرر من كل السلوكيات السلبية التي ورثها بعض الجزائريين عن الاستعمار وفي مقدمتها الاستهلاك الذي يتجاوز المعقول والرشوة والاسغلال ومحاربة الفئات البيروقراطية الإدارية والطبقة البرجوازية وضرورة التهيؤ للمعركة القادمة التي يجب خوضها لتحقيق الحرية إلا وهي معركة الاشتراكية خاصة في مجتمع غالبيته من الفلاحين ولا تتحقق هذه الاشتراكية إلا عن طريق تطبيق مبدأ التسيير الذاتي خاصة بعد التناغم الكبير الذي حصل بين الفلاحين بعد استيلائهم على الأراضي التي تركها الأوروبيين وتدخل الدولة بواسطة سلسلة من القوانين لتنظيم هذا الإجراء حيث يصف الميثاق بان التسيير الذاتي هو استمرار لسير الثورة.

ثم ينتقل بعد ذلك إلى إبراز خصائص هذا النمط التسييري حيث يؤكد بان التسيير الذاتي في النظام الاشتراكي هو أصعب مرحلة تصلها الاشتراكية بالتدرج ، وهو يعتبر تنويجا لتلك المسيرة وليس من مراحلها الأولى ، انه يتطلب نضجا سياسيا وتدريبيا تقنيا لدى العمال لا يمكن أن يحصلوا عليه في المرحلة الأولى من التنظيم الاشتراكي ولذلك صادف صعوبات كبيرة حتى كاد أن يقع فريسة في قبضة البيروقراطية التي شوهت صورته وإصابته بكثير من السلبيات التي لا يمكن إن نتهم بها العمال والفلاحين أنفسهم .

بعدها حدد العديد من الايجابيات للتسيير الذاتي أهمها :

. يسمح للعمال والإداريين من التكوين والتدريب السياسي والاقتصادي ومن ثم تصبح هذه الفئات لها مكانتها في القوى المسيرة للبلاد.

. يعطي للقوى العاملة إمكانية احتلال مكانتها في العلاقات المتبادلة بين الدولة والحزب و النقابات و جماهير الشعب بصفة عامة . وهذا من أهم قواعد الديمقراطية في النظام الاشتراكي عكس الأنظمة الرأسمالية .

. إن التسيير الذاتي وأجهزة النظام الاشتراكي عندما تتم بهذه الصورة الديمقراطية الشعبية تكون عامل تطور متواصل تتمكن به الثورة الوطنية من أن تتحول إلى ثورة اشتراكية ، لأن الطبقات الشعبية بواسطة هذه الأجهزة هي التي تطرح مشاكل الجماهير الحقيقية ولا تختفي وراء التقنيات التي يضعها الخبراء البيروقراطيين .

. إن الأجهزة الإدارية والديمقراطية عندما يسيرها العمال والفلاحون أو يباشرون مراقبتها الفعلية تجعل السلطة نفسها قائمة على أصول وقواعد شعبية جماهيرية تخدم مصالحهم ومصالحه الوطن .

. القضاء على ظاهرة الطبقة البرجوازية والبيروقراطية الإدارية

ولكي تتحقق هذه المبادئ لابد أن يتحلى الأفراد بالشروط الموضوعية والابتعاد عن الذاتية وذلك بواسطة التربية السياسية والتكوين الإيديولوجي للعمال والفلاحين بوصفهم سلاح هذا النظام.¹⁹

ثم انتقل فيما بعد في الفقرة الموالية التي أكد فيها على إبراز الدور الذي يلعبه نظام التسيير الذاتي في إقامة النظام الاشتراكي حيث أكد على انه مرحلة أولى فقط لتحقيق الاشتراكية كما حدد الفرق بين نظام رأسمالية الدولة ونظام التسيير الذاتي وقال إن كل نظام اشتراكي لا بد أن يمر بمرحلة نظام رأسمالية الدولة قبل أن يصل إلى نظام التسيير الذاتي الذي هو تسيير الشعب ووحداته الإنتاجية لشؤونها بنفسها ، وليس للدولة من دور تؤديه في هذا التسيير إلا المراقبة والسهر على سلامة التسيير ، أما إذا بقيت الدولة هي المسككة للتسيير بصورة دائمة وبقي العمال مجرد موظفين في مؤسساتها فهذا ما نسميه برأسمالية الدولة .

والفرق بين التسيير الذاتي والرأسمالية الدولة من حيث النتائج هو أن نظام رأسمالية الدولة كان نوعا من الاشتراكية ، ومرحلة ضرورية للوصول إلى التسيير الذاتي إلا أنه إذا أصبح هو النظام النهائي للدولة الاشتراكية فإنه يوشك مع مرور الزمن أن يجعل من الإطارات المسيرة نوع من "الطبقية" الحاكمة تحول كثير من أوجه التسيير إلى خدمة امتيازاتها وتحرم العمال والمنتجين من النظر في مشاكل التسيير ومن

19 . عبد الله شريط ، مع الفكر السياسي الحديث والجهود الإيديولوجية في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986 ، ص ص 224 ، 229 .

المساهمة في التخطيط وتحديد الأهداف واستثمار البرامج إلى آخره، كما يبعد نظام رأسمالية الدولة العمال والطبقات الشعبية عن شؤون الدولة والتي هي غاية النظام الاشتراكي ، وعدم ترك شؤونه في يد طبقة أخرى لها من الامتيازات ما يفصلها عن الشعب ويحرهما من الشعور بحاجاته ومشاكله وتطلعاته

أما نظام التسيير الذاتي فهذه غايته الأولى والتي يقصدها كل نظام اشتراكي، حيث انه يضع التسيير الذاتي في يد العمال والفلاحين والمنتجين أنفسهم يسرون ذاتيا وحداتهم والدولة تقف هناك لتنجدهم إذا كانوا في حاجة إليها في شؤون أكبر من إمكانياتهم، أو تعيينهم من حيث الإرشاد وتقديم المساعدة ولكن مهمة التسيير تبقى بين أيديهم، وبذلك تتعدد الوحدات المسؤولة وتشعر أنها تعمل لنفسها دون أن يستغل فيها واحد بقية العمال ودون أن تستغلهم الدولة وموظفوها ويتحقق ما يسمى بنظام دولة الشعب.

وعليه يؤكد الميثاق أن نظام التسيير الذاتي في الاشتراكية أفضل نظام، وهو المبدأ ذاته الذي يقوم عليه المجتمع الاشتراكي ففيه تحل عقدة الاستغلال بكل أشكاله ووجوهه، وفيه يجد العمال مبررا للجهود التي يبذلونها في الإنتاج وفي الوظيفة الاقتصادية التي يمارسونها، والوظيفة السياسية المصاحبة لها، ومن ثم يصبح بداية لسيادة الديمقراطية الاقتصادية التي هي أساس الديمقراطية السياسية.²⁰

3.4- تأثير المدارس الاشتراكية العالمية

تختلف الآراء حول ذلك ، حيث يرى البعض أنها جاءت تحت تأثير بن بلة بالتجربة اليوغوسلافية وقد أرسل البعض إلى بلغراد لدراساتها ثم نقلها إلى الجزائر ، كما يرى آخرون بأنها جاءت مع العديد من التروتسكيين و تأثيرهم على بن بلة ، وأنها من بنات أفكار هرفي بورج وزعيمهم الأمي بابلو باتريس²¹، وميشال رابتييس²² حيث يقول هذا الأخير انه هو من اقنع بن بلة بمبدأ التسيير الذاتي للمؤسسات و بضرورة تحويل الجزائر إلى مركز للثورة الاشتراكية العالمية قبل أن يعتلي السلطة في الجزائر وقد اكتشف في بن بلة القناعات الثورية الاشتراكية مقارنة بالآخرين ، مما جعله ينصح الأممية الرابعة بدعمه للوصول إلى السلطة ، وقد جاء بابلو بالكثير من زملائه إلى الجزائر وتولوا الكثير من المناصب والمسؤوليات في الوقت الذي كان هو أحد المستشارين الرئيسيين لبن بلة ، وبدو أن للماركسيين تأثير كبير جدا في نظام بن بلة فقد استحوذوا على أجهزة الإعلام آنذاك ،وتسيير المؤسسات الاقتصادية وهو الأمر الذي استمر

20. عبد الله شريط ، مع الفكر السياسي ... نفس المرجع ، ص 245. 250.

. رايح لونيبي ، رؤساء الجزائر... نفس المرجع ، ص 117²¹

²². ميشال رابتييس مستشار اقتصادي فرنسي انتدب للعمل في الجزائر سنة 1963 عمل كمستشار في الديوان الوطني للأملاك الشاغرة الذي تحول فيما بعد إلى الديوان الوطني لإنعاش القطاع الاشتراكي .

مدة طويلة في الجزائر. كما يفسر البعض الكثير من القرارات التأميم العشوائية التي قام بها بن بله أنها كانت بتأثير من هؤلاء الماركسيين الأجانب الذين أرادوا تحويل الجزائر إلى قاعدة للثورة الشيوعية العالمية²³.

ويوعز أصحاب هذا الطرح إلى المفاهيم التي أطلقها هؤلاء حول التجربة الجزائرية للتسيير الذاتي، حيث يعرف ميشال رابتييس التسيير الذاتي في ضوء التجربة الجزائرية بأنه "تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوربيين أو التي تم تأميمها فهو يرى أ التسيير الذاتي حسب قرارات 22 مارس 1963 يقوم على ثلاث دلالات أساسية :

.الاستقلال الاقتصادي للوحدة الإنتاجية في إطار أهداف الخطة العامة

.الاستقلال الإداري للوحدة الإنتاجية التي يسيرها العمال في إطار اللوائح التي تحددها

.حصول العمال على أرباحهم من عوائد الوحدة الإنتاجية يعد خصم الحصة المقررة عل الوحدة .

وعليه فالتسيير الذاتي كما حلله رابتييس لا يتحقق إلا في حالة الاستقلال الاقتصادي والإداري الكاملين ، لان اقتصاره على حضور العمال إلى الوحدة الإنتاجية في أوقات محددة أو اهتمامهم بالتنظيم الداخلي للمنشأة ، أو حتى المشاركة العابرة في تسييرها يعني عمليا إفراغه من مضمونه وتحويل العمال من جديد إلى مجرد مستخدمين تابعين لإدارة الدولة²⁴

كما يظهر التأثير في نمط التسيير الوحدة الإنتاجية حيث تسير الوحدة من خلال القرارات اليومية الخاصة بتنفيذ الخطة التي تقوم بها أجهزة مستقلة ذاتيا ، وخير مثال على ذلك ما وصلت إليه التجربتان السوفيتية واليوغسلافية من تمكين عمال الوحدات الإنتاجية من تسيير شؤونها الداخلية تسييرا ذاتيا، فهم يتخذون القرارات اللازمة لتحقيق الخطة بكامل الحرية ، أي أن أغلبية تلك القرارات ليست صادرة عن أجهزة إدارية بيروقراطية وإنما هي نتيجة لمبادرات على المستوى المحلي للوحدة الإنتاجية .أما اختيار الأشخاص الذين يقومون بالتسيير فيكون بطريقتين ،أما أن تعين الدولة مديرا للوحدة الإنتاجية ، أو أن ينتخب العمال في الوحدة مجلسا للتسيير له رئيس منتخب²⁵

.رابح لونيبي، رؤساء الجزائر... نفس المرجع ، ص ص 71 72.²³

¹ .محمد سويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية والتجارب العالمية ، ص 16

²⁵ .نفسه ، ص 19.

كما تستنبط فكرة التسيير الذاتي أبعدياتها من الفكر الاشتراكي القائم على التخطيط وإلغاء الملكية الفردية، وتعويضها بالملكية الجماعية ، والتسيير الديمقراطي لوسائل الإنتاج، حيث تقوم فيه الدولة بالإشراف على هذا الإنتاج، وتوجهه لخدمة المجتمع ، وقد تبلورت هذه الأفكار والآراء نتيجة لكتابات العديد من الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين، أمثال سان سيمون، وروبرت أوين، وشارل فوربييه، ولوي بلان وماركس، أي أن الاشتراكية هي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، وتسييرها تسييرا ديمقراطيا لصالح المجتمع، وهذا هو المبدأ الذي يقوم عليه أسلوب التسيير الذاتي كما سبق تعريفه ، وبالتالي يكون التسيير الذاتي عبارة عن تجربة اشتراكية ألقت بظلالها على معظم المسؤولين الجزائريين وخاصة الرئيس احمد بن بلة وزير الري والقطاع عمر أوزقان، أحمد محساس، والذي تجلى هذا التأثير في معظم خطبهم 26.

أما فيما يخص هرم التنظيمي للوحدة الإنتاجية أو المزارع الجماعية فنلاحظ تأثير كبير للمدارس الثلاث السوفييتية (الكولخوزات) و الصينية (الكومونة) واليوغسلافية، خاصة الأخيرة على الهرم التنظيمي لمزارع التسيير الذاتي في الجزائر، حيث تقوم الكولخوزات على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وتمارس اقتصادها في الأرض التي تعود ملكيتها إلى الدولة والمسلمة لأعضائها لاستغلال مجانا والى أجل غير مسمى، ويباشر كل كولخوز وظائفه الاقتصادية والاجتماعية طبقا للائحة التي تقرها الجمعية العامة للعمال، وتتحدد فيها أهداف المزرعة ونظام استغلال الأرض وجميع وسائل الإنتاج الموضوعة تحت تصرفها، وكذلك تحديد الأسس التي يقوم عليها النشاط الإنتاجي والمالي والثقافي والمعيشي للمزرعة وهيئاتها الإدارية ، والملاحظ أن المشرع السوفييتي عندما قرر إقامة المزارع الجماعية زودها بنموذج من القوانين الأساسية لهذه المزارع للاسترشاد، وكانت مواد بسيطة تقع في سبع مواد تلخص في: الأسباب والأغراض ، الأرض ، وسائل الإنتاج ، نشاط المزرعة المشتركة ، العضوية ، موارد المزرعة المشتركة ، تنظيم العمل ودفع الأجور. 27.

كما يتضمن هذا النظام العناصر التي تسيير بها المزرعة الجماعية، وكذا الشروط اللازمة للعضوية في المزرعة، نظام العمل وتقدير الأجور حيث يأخذ هرم التسيير الشكل التالي : 1. الجمعية العامة للعمال 2 مجلس العمال 3 لجنة التسيير 4. المدير 28.

تعتبر التجارب الثلاث من التجارب الرائدة في تطبيق أسلوب التسيير الذاتي الزراعي، كما ساهمت في بلورة الدراسات النظرية حول هذا الموضوع وتحديد أسسه التنظيمية وتشريعاته القانونية ، حيث قامت

ج ج د ش ، الرئيس احمد بن بلة يقول ، ص 33. 26

محمد سويدي ، نفس المرجع ، ص ، ص 59. 65. 27

نفس المرجع ، ص 83²⁸

نتيجة لتدهور حياة الفلاح وانخفاض مستواه المعيشي بعد احتكار طبقة من الإقطاعيين للأراضي الزراعية واستغلال الإنسان لأخيه الفلاح إلى ابعد الحدود ، لذلك كان لابد من تغيير الحياة الريفية، وذلك بتغيير البناء والاقتصادي الاجتماعي عن طريق الإصلاح الزراعي .

لقد كان لنجاح هذه التجارب الأثر الكبير لدى القيادة الجزائرية والممثلة في الرئيس احمد بن بلة والذي أعجب على ما يبدو بها والاستجداء بالعديد من المستشارين الفرنسيين واليوغسلاف وظهر جليا لدى الإجابة عن أسئلة النواب في اختتام المناقشات في المجلس التأسيسي في 12 12 1962 حيث صرح بأنه " سيعين العديد من الأصدقاء الفرنسيين المتحررين وكذلك سيساعدتهم بثلاثين من اليوغسلافيين الاختصاصيين في التعاضديات الفلاحية " 29 وهذا احد الدلائل التي تؤكد تأثر النظام الجزائري بالفكر الاشتراكي عامة و اليوغسلافي خاصة، لاسيما في المجال التنظيمي للوحدة الاستغلالية ، كما أكد ذلك في تصريح له في قسنطينة يقول : "لقد درسنا التجارب التي مرت بها يوغسلافيا وروسيا وكوبا واستخلصنا أفضل ما في هذه التجارب... وان الذي يميز تجربتنا هو أنها استطاعت أن تستخلص من هذه التجارب كلها تجربة ناجحة." 30

كما كان لزيارة وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي السيد عمار أوزقان إلى يوغسلافيا والاطلاع على التجربة عن قرب دور كبير في التأثير بهذه التجربة التي اعتبرها من أنجح التجارب الاشتراكية في البلدان المتخلفة 31.

أما صافي بوديسة وهو احد النقابيين ووزير العمل في حكومة بن بلة الثانية سنة 1964، فيذكر انه توجه بزيارة إلى العديد من الدول الاشتراكية وخاصة يوغسلافيا لدراسة دور العمال في التسيير عن كذب سنة 1959 ، كما كانت له قبلها دراسة مستفيضة عن التجربة نفسها سنتي 1957. 1958 وتجربة أخرى عن مشاركة العمال في تسيير المصانع وفق التجربة الفرنسية لما كان على علاقة بالكونفدرالية الفرنسية للعمال. 32.

29. ج ج دش ، الرئيس احمد بن بلة يقول ، ص 86

30. جريدة الشعب ، العدد 102 ، 10 أبريل 1963 .

31. نفس الجريدة ، العدد 114 ، 24 أبريل 1963.

32. محمد عباس ، رواد الوطنية ، دار هومة 2012 ، ص 467

كما دعم هذا الرأي العديد من النقابيين من أعضاء تنظيم الاتحاد العام للعمال الجزائريين أمثال بوعلام بورويبة³³، ومبارك الجيلاني³⁴.

أما الدكتور احمد محساس فيقول في هذا الإطار بان التسيير الذاتي هو حتمية سياسية واقتصادية نشأ نتيجة العديد من النقاشات والأفكار الإيديولوجية المختلفة داخل المدارس الماركسية ، حيث حاول الثوريون الجزائريون بناء تصور لنظام يأخذ بعين الاعتبار هذه النقاشات وبلورتها في نموذج تطبيقي حقيقي يؤدي إلى قيام اشتراكية تتماشى مع قيم الشعب الجزائري ، كما انه جاء كنتيجة لمصطلح التلقائية التي قام بها العمال والفلاحون بعد شغور الأملاك العقارية والصناعية في أعقاب الرحيل الجماعي للأوربيين ، حيث أضحت الثورة الجزائرية بعد الاستقلال مركز نقاشات متجددة بين اتجاهات الحركة الماركسية وإبراز دور العمال والفلاحين فيها ، من خلال تفعيل مجالس التسيير أو إنشاء حزب ثوري منظم تنظيما عسكريا هدفه قيادة البلاد والإطاحة بالرأسمالية ، كما كان للصراع السياسي والعسكري الذي دخلته البلاد في صيف 1962 الأثر الكبير في توجيه الحركة التلقائية للعمال والفلاحين خاصة وأنهم يشكلون غالبية المجتمع الجزائري ، حيث عمل كل طرف على كسبها إلى جانبه ضد الخصم³⁵.

وعليه نقول أن تجربة التسيير الذاتي هي تجربة تستنبط فكرتها الأولى من فكرة التنظيم التعاوني والتسيير الجماعي والتي لها عمق في الموروث الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشعب الجزائري منذ القديم ، ثم أخذت مكانها لدى المسؤولين في القيادة قبل وبعد الاستقلال وذلك تطبيقا لسياسة اقتصادية تستهدف تغيير جميع مظاهر التخلف في البلاد في اقصر الأجل الممكنة ، وقد تبلورت هذه الأفكار والآراء من عدة مدارس سبقتنا إلى ذلك خاصة المدرسة اليوغسلافية والروسية والكوبية ، خاصة في المجال التنظيمي كما أكد الرئيس بن بلة في خطاب له في وهران حيث صرح "إن الاشتراكية من صميم واقعنا أما فيما يتعلق بالقرارات المتخذة في العاصمة ، فإنها نتيجة تفكير وتأمل ونضوج اقبلنا على دراستها طيلة اعتقالنا في السجون التي وضعتنا فيها فرنسا ، والحمد لله إنها نتائج درست وتمخضت عن تجارب أقطار اشتراكية ناجحة في كوبا ويوغسلافيا والاتحاد السوفيتي مع تميز بسيط ، بان عقلية فلاحينا وعمالنا تختلف عن تقاليد وعقليات أوروبا"³⁶

³³ . نقابي سابق من مواليد القصر ببجاية في 24 02 1923 .

³⁴ . نقابي سابق من مواليد العلمة سطيف في 16 01 1917 .

³⁵ . Ahmed mahsas, *l'autogestion en Algérie* , éd elmaarifa, 2010, p p, 103. 104

³⁶ . جريدة الشعب ، العدد 101 ، 9 أفريل 1963 .

5. تقييم هذه السياسة

1.5. في مجال التسيير

لقد كان التسيير الذاتي يهدف إلى استحداث تنظيم سياسي واقتصادي واجتماعي يوصل محتواه الإيديولوجي إلى الاشتراكية ، التي توفق بين مصالح العمال الذين ارتقوا من صف الأجير إلى صف المنتج الحر و المسؤول ، وإقامة دولة العمال ، ومبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والجماعية في التسيير، واللامركزية في التسيير، لكن الواقع شيء آخر من حيث تطبيق هذه المبادئ، أو من حيث طرق التسيير حيث يعرف ميشال رابتييس التسيير الذاتي في ضوء التجربة الجزائرية بأنه " تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوربيين أو التي تم تأميمها فهو يرى أن التسيير الذاتي حسب قرارات 22 مارس 1963 يقوم على ثلاث دلالات أساسية :

- . الاستقلال الاقتصادي للوحدة الإنتاجية في إطار أهداف الخطة العامة.
- . الاستقلال الإداري للوحدة الإنتاجية التي يسيرها العمال في إطار اللوائح التي تحددها.
- . حصول العمال على أرباحهم من مداخيل الوحدة الإنتاجية بعد خصم الحصة المقررة .

فالقوانين الخاصة بلجان التسيير الذاتي التي كانت تحدد مسؤولية كل من المدير و الرئيس و المرؤوس هي التي أدت إلى تداخل المسؤوليات، وهو الأمر الذي أدى إلى عدم الاستغلال الأمثل لمثل هذه المزارع ، لأن هذا القطاع كان يفترق إلى اليد العاملة المؤهلة والإطارات المختصة بالتسيير، كما أن القرارات و المراسيم التي صدرت في سنة 1963 والتي أيدت التسيير الذاتي، أدت إلى تدخل الدولة في عملية التسيير لمزارع هذا القطاع بطريقة مباشرة بواسطة تنصيب مدير على رأس كل مزرعة، و بطريقة غير مباشرة من خلال مؤسسات الدعم المختلفة في مجال التموين، أو التمويل.³⁷

كما نجد عدة جهات أو مؤسسات لها صلاحية التسيير أو التدخل في القطاع المسير ذاتيا كالمجلس البلدي لتنشيط التسيير، والديوان الوطني للإصلاح الزراعي O.N.R.A، حيث أديا إلى تدعيم صلاحية الرئيس من الجانب النظري فقط إذ أصبح رئيس كل العمال بعد ما كان رئيس لجنة التسيير التي تنتخبه ، كما أن مدة الرئاسة أصبحت ثلاثة سنوات بدل سنة واحدة كما أعفى من ممارسة عمله في المزرعة بجانب بقية العمال، كما هناك تداخل وظائف هيئات التسيير وهي مشكلة تتعلق بالهيئات التي يقوم عليها

37 . شعباني إسماعيل، آثار التوجه نحو خصوصية القطاع العمومي بالجزائر، رسالة دكتوراه، 1997 ، معهد العلوم الاقتصادية ، ص 17، 18.

نظام التسيير الذاتي، فقد كانت الاختصاصات غير واضحة بالنسبة لكل هيئة، مثلا الجمعية العامة للعمال والتي تعد الهيئة العليا من حيث المبدأ ولكن اذا اخذنا الجانب التطبيقي والفني تنحصر مهامها في أربع نقاط وهي انتخاب الهيئة العليا، "مجلس العمال" تتبنى خطة تطوير الشركة، تتبنى اللوائح التنظيمية ، نوافق على الحسابات فقط.³⁸

أما في المجال الصناعي فقد عانى هو الآخر من مشاكل التسيير ناتجة عن بروز العديد من المشاكل على مستوى العلاقات الداخلية في كل شركة صناعية ، ضف الى ذلك غياب المحاضر والمعلومات المتعلقة بانتخاب لجان التسيير والتي عادة ما تكون برفع الايدي عوض الاقتراع السري، والتي تم اكتشافها والتفتن لها من خلال المتابعات والصور الصحفية.³⁹

كما عرف كذلك بروز خلافات خطيرة بين العمال ومدراءهم أو ما يسمى ممثلي الدولة، حيث برزت خاصة في بعض الشركات الصناعية الصغيرة مثل الصناعات الغذائية والميكانيكية والاعمال التجارية الصغيرة ومستلزمات البناء والقرطاسية والتي توظف عدد عمال لا يزيد عن 200 عامل، أما الشركات الكبرى والتي هي جزء من القطاع الاشتراكي لا تخضع لنمط التسيير الذاتي وإنما تدار من طرف الدولة.⁴⁰

إن تسيير العمال في القطاع المسير ذاتيا كان مجرد شعار خالي من مختلف الفعاليات، بل أن التسيير كان من طرف عدة جهات مختلفة أعطيت لها الصلاحيات الكاملة للتدخل في عملية التسيير والإنتاج، و ذلك بهدف تحقيق الهدف الحكومي في ذلك الوقت و المتمثل في المخططات الوطنية دون النظر في مصلحة الوحدة وبالتالي مصلحة العمال، بل على العكس فإن اقتراحات العمال في بعض المنتوجات التي يمكن أن تعود على المزرعة أو الشركة بالنتائج الإيجابية كانت لا تأخذ بعين الاعتبار، بل على الوحدة تطبيق ما هو موجود في البرنامج الوطني الذي يعمل على تحقيق ما سمي بالمخططات الوطنية، و لو كان ذلك على حساب كثير من المزارع والوحدات الصناعية التي لا يمكن لها إنتاج مثل هذه المنتوجات، لأن طبيعة ثروتها وأراضيها ومناخها لا يسمح لها بذلك.

38. SABADELL , L'AUTOGESTION EN ALGERIE, Cahiers d'études Anarchistes.

Communistes , N 34 , JUIN1966,P 17 .

39. Monique LAKS, Autogestion ouvrière et pouvoir politique en Algérie (1962 -1965)

Op cit , pp20.21 .

40 . SABADELL , L'AUTOGESTION EN ALGERIE ,IBID ,p 7.

وعليه تم تحويل التسيير الذاتي إلى مجرد قول عن فعل ملموس حقا تمثل في الدولة، كما أضحى التسيير الذاتي ولجانه على انه لجانا (لتسيير دون ذاتي) كما أكده الدكتور أحمد رضوان شرف الدين.⁴¹

2.5. مشاكل في مجال العقار

يعتبر المجال العقاري المجال الثاني الذي نال العديد من الانتقادات و آراء الساسة والخبراء أمثال الدكتور رابح زيري المتخصص في الجانب الاقتصادي، حيث يؤكد أن هيكل القطاع المسير ذاتيا خصوصا الفلاحي منه لم يكن منسجم، حيث كانت هناك وحدات كبيرة لم يكن بإمكان عمال الاستغلالية تسييرها على أحسن وجه، مهما كانت القوانين الخاصة بلجان التسيير الذاتي، حيث نجد ثلثي المزارع المشكلة تفوق مساحتها 500 هكتار و37% منها تزيد مساحتها عن 1000 هكتار، وهي في اعتقادنا أحجام لا يمكن التحكم في تسييرها، بالنظر إلى العدد القليل من الإطارات المسيرة، والنقص الكبير في عدد المهندسين والتقنيين والمحاسبين اللازمين لتأطير هذه العملية .

أما النقطة الثانية فتخص علاقة الفلاحين بالأرض في ظل هذا التنظيم، حيث نجد نصوص التسيير الذاتي تقوم على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، بما فيها الأرض، وعلى اللامركزية والجماعية في التسيير، واعتبار العمال منتجين ومسيرين يتقاضون أجور شهرية، تحولت فيما بعد إلى تسبيقات على عوائد الإنتاج، ولكن القناعة التي ظلت راسخة في الأذهان رغم المراسيم الإصلاحية المتتالية لدى الفلاحين في هذه المزارع، هي أنهم من عمال أجراء يشتغلون في أراضي ليست ملكا لهم، وما يؤكد ذلك عمليات النهب التي كانت تتعرض لها محاصيل المزرعة من طرف عمالها أنفسهم، واللامبالاة في استعمال وسائل الإنتاج، وغيرها من الممارسات التي كانت وراء العجز المالي الدائم لأغلب المزارع المسيرة ذاتيا رغم توفرها على إمكانيات النجاح من حيث جودة الأرض، ومعدل التساقط التي لا تقل عن 500 ملم .

هذا من جهة ومن جهة أخرى نلاحظ أن هذا التفاوت كذلك اثر على مدا خيل كل مزرعة حسب المساحة، وكذا حسب موقع كل مزرعة وخصوبة تربتها ونوعية مناخها، بحيث تختلف المزرعة الموجودة في سهل متيجة عن نظيرتها الموجودة في سهل بني سليمان أو تيارت .

41 .رضوان أحمد شرف الدين، مشروع الدولة .الامة العروبة عند النخب الجزائرية، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، سنة 2005، ص 185.

أما النقطة الثالثة فمتعلقة بعقود الحيازة للعديد من القطع الأرضية التي بقيت في حالة نزاع ولم تسوى وضعيتها، وتخص أكثر من 301 حالة حيازة عقارية بمساحة إجمالية تقدر ب16765 هكتارا في الشمال، و2120 نخلة في منطقة الواحات.⁴²

3-5. مشاكل في التمويل:

يعد التمويل الحلقة الهامة في أي نشاط اقتصادي عامة والنشاط الزراعي خاصة والقطاع التسيير الذاتي الزراعي على الخصوص، حيث تم تخصيص مبالغ هامة من طرف الدولة الجزائرية طيلة سنوات فترة بن بلة 1962. 1965، وذلك بوضع خطط تنموية شاملة قصيرة المدى والتي تتمثل فيما يلي:

-برنامج التنموي لسنة 1962، وخصص له مبلغ 1,200 مليار فرنك قديم.

-البرنامج التنموي لسنة 1963 و خصص له مبلغ 2,165 مليار فرنك قديم.

-البرنامج التنموي لسنة 1964 ، وخصص له مبلغ 2,919 مليار دج.

.البرنامج التنموي لسنة 1965 ، وخصص له مبلغ 1,365 مليار دج.⁴³

أما رئيس الحكومة السابق عبد الحميد براهيمي فكانت له رؤية مغايرة للباحث بوزيد قرين ، حيث يؤكد ان أهم مشكل عانى منه قطاع الاقتصادي والاستثمار الموجه له نقص حاد في التمويل ، بحيث بلغت 537 مليون د.ج في سنة 1963 ، كما وصلت إلى 1.63 مليار دج في 1964 ، و 750 مليون دج في 1965 لتصل إلى 960 مليون دج في 1966 ، مقابل موارد مالية عمومية لم تتجاوز 3 ملايين دج من 1963 إلى 1966.⁴⁴

أما مصدر هذا التمويل فيذكر الدكتور رابح زبيري ، انه باستثناء موسم 1962 - 1963 الذي تم فيه تمويل قطاع الفلاحة من قبل الخزينة العامة للدولة التي عوضت الصندوق المركزي للشركات الفلاحية

42. رابح زبيري ، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثارها على تطوره ، رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية ، الجزائر 1996، ص 19 .

43. بوزيد قرين ، " دراسة حول الفلاحة الجزائرية مع بحث ميداني حول إنتاج الحبوب الشتوية بولاية البويرة" ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية . 2000. ص 40 .

44. Abdelhamid Brahim , *stratégie de développement pour l'Algérie* , Economica, Paris 1992,p62.

الاحتياطية S.A.P.، فإن البنك المركزي كان هو مصدر تمويل الفلاحة، و قد اتبع في ذلك طرق و إجراءات تختلف حسب نوع التمويل، أما فيما يخص أساليب تمويل القطاع الفلاحي، فلقد عملت الدولة الجزائرية على تدعيم القطاع الفلاحي ليتمكن من تحقيق التنمية المنتظرة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتلبية الحاجات الغذائية الأساسية، وذلك بتمويل البرامج الفلاحية، كما لجأت الى الاعتماد على المساعدات الاجنبية خاصة الفرنسية منها والتي قدرت ب6,2 مليار منها 2,5 مليار دينار من فرنسا ، و 1,7 مليار دج البلدان الشرقية.⁴⁵

وتم إسناد المهمة منذ عام 1963 إلى البنك المركزي، حيث كانت المبالغ تحدد من طرف الإدارة الفلاحية حسب معايير محددة، وطبقا لمخطط الإنتاج لكل مزرعة حسب مساحتها وتكاليف الإنتاج فيها، وهذه المبالغ توضع تحت تصرف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، الذي يقدمها للمراكز التعاونية للإصلاح الزراعي ، التي تقوم بتسيير نفقات الاستغلال للمزارع حتى تنتهي المبالغ المخصصة لها، وفي عام 1964 أصبح البنك المركزي مكلف فقط بالتمويل القصير الأجل، في حين الخزينة العمومية تقوم بالتمويل المتوسط الأجل.

وأما طرق و إجراءات تمويل الاستغلال تتم في المزارع المسيرة ذاتيا على أساس المساحة المزروعة، و بيان تكاليف العمليات الزراعية كما تحددها الإدارة الفلاحية، استنادا إلى معايير تقنية محددة سلفا، و مخطط الإنتاج لكل مزرعة، حيث يضع البنك المركزي مبلغا إجماليا تحت تصرف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي كلف بضمان تمويل ، و تسويق إنتاج القطاع الفلاحي المسير ذاتيا، و للقيام بوظيفته " المصرفية " استخدم الديوان هياكل الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطية لإشعار المزارع المعنية بمبلغ القرض، و تسيير أقسامه وفق المخطط الزمني للعمليات الزراعية (حرث، بذر، تسميد....)

فيما يتعلق بطرق و إجراءات تمويل الاستثمار كان الديوان يقرر في مستواه حاجيات المستثمرة من المعدات ، و الآلات، و المواشي ...دون العودة إلى المسيرين المباشرين لمعرفة الاحتياجات الفعلية للمستثمرات، و يتحصل على موارد التمويل عن طريق حسم السندات الموقعة من طرفه، و المكفولة من وزارة الفلاحة لأمر البنك المركزي، و هنا نلاحظ أن " الأصل أن يجري تمويل الاستثمار من موارد حقيقية، أي من الادخار فليس هناك سبيل آخر أمام الدولة للتمويل دون الوقوع في أساليب تضخمية ⁴⁶.

45. رابح لونيبي ، نفس المرجع ، ص 123.

46. فؤاد مرسي، - منشأة المعارف، التمويل المصر في للتنمية الاقتصادية، 1980، ص 80.

و لكن وزارة الفلاحة في هذه المرحلة لجأت إلى التمويل بالاقتراض من البنك المركزي و بشكل منتظم،" و رغم ذلك فإن ضخامة الأعباء بالنسبة للموارد بالإضافة إلى عدم تكيف شبكة هياكل الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطية مع التوزيع الجغرافي للمزارع المسيرة ذاتيا، و قلة الإطارات المالية بها، جر مشاكل جدية للديوان الذي وجد نفسه في حالة انقطاع التمويل عنه ، و أصبح عاجزا عن مواجهة الاحتياجات المالية للمزارع، خاصة و أن البنك المركزي كان يقتطع مباشرة من حساب الديوان متحصلات و بيع المنتوجات الفلاحية لاستيفاء مبالغ القروض، كما أنه بالرغم من تخصيص معظم القروض الممنوحة التي كانت موجهة أساسا لتلبية احتياجات قطاع التسيير الذاتي الذي رأت السلطة العمومية آنذاك وجوب حمايته و بأي ثمن، فقد تميز تمويل الفلاحة خلال هذه الفترة على الصعيد التنظيمي بطول قناة التمويل (البنك، الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، ثم وصولا للمراكز الوطنية للإصلاح الزراعي) ، و تعدد المستويات التي يمر بها طلب التمويل صعودًا و نزولا و ما يتبعها من كثرة الإجراءات البيروقراطية التي تؤدي في كل موسم إلى تأخر إمداد المزارع بالقروض اللازمة في الوقت المناسب و بالتالي عرقلة تنفيذ العمليات الزراعية في وقتها كما تقتضها طبيعة النشاط الزراعي لذلك، حيث يذكر في هذا الإطار احمد محساس وزير القطاع في حكومة بن بلة الثانية" شكل التمويل السبب الرئيسي والهام من ضمن الصعوبات التي عانى منها القطاع المسير ذاتيا والقطاع الاقتصادي بصفة عامة، حيث لن يستطع النمو بدون سياسة مالية مكيّفة مع طبيعة النشاط و صيرورته، وبالرغم من المحاولات التي قامت بها الوزارة في العديد من المرات، أهمها المطالبة بإنشاء صندوق أو بنك وطني خاص بالفلاحة يكون تحت سلطة الوزير مباشرة وذلك لمعالجة قضية القروض المتعثرة بعد مؤتمر عمال الأرض نهاية أكتوبر 1963 ومحاربة ظاهرة المركزية التي كانت تفرضها وزارة المالية وخبرائها إلا أن الرئيس بن بلة لم يكثر للأوروبي محتكرا من طرف العديد من التكنوقراطيين الماليين والمستشارين والاختصاصيين"⁴⁷.

أما العتاد فيذكر الوزير أن الوصاية ورثت حظيرة عتاد معظمها معطوب وقطع غيار مفقود وغال إن وجد، وورشات إصلاح مفككة، معظم الميكانيكيين انضموا إلى الحزب أو النقابة، لذلك لجأت الوزارة إلى بذل مجهود كبير بغية وضع شبكة ورشات للعتاد ، وتكوين السائقين والميكانيكيين و مسؤولي العتاد بورشات المزارع ، كما عملت وحدات العتاد الفلاحي على إصلاح العتاد المعطوب، و شراء وحدات جديدة بالتعاون مع دول صديقة، وشيئا فشيئا تطورت هذه الوحدات حتى وصل عددها إلى 13 وحدة بعد ما كانت 03 وحدات سنة 1963، كما ارتفع عدد ورشات الإصلاح إلى 95 وحدة بالدوائر و أكثر من 560 وحدة

على مستوى البلديات والمستثمرات ، إلا أن مشكل القرض ونقص العمال المتخصصين وصعوبات التمويل والنقص قطع الغيار أرهن مستقبل العملية.⁴⁸

5-4. مشاكل في التسويق:

يعتبر نظام التسويق المرحلة الأخيرة والأساسية في دورة المنتج الفلاحي خاصة ، وذلك أن عدم تمكن نظام التسويق من تصريف المنتوجات الفلاحية في ظروف ملائمة من حيث التعبئة النقل والتخزين وفي الوقت المناسب، سيعرضها إلى التلف، ويؤدي بالتالي إلى ضياع الجهود المبذولة طيلة موسم الإنتاج ، وقد حاولت الحكومة الجزائرية تنظيم وتسويق المنتوجات الفلاحية منذ السنوات الأولى للاستقلال .

لكن يجب التذكير بأن هذا القطاع الذي ورث دعما من الصندوق الاستعماري لم يستفد من المساعدات المالية ومن الفوائد التجارية التي كانت تمنحها الدولة الاستعمارية للمعمرين المزارعين منذ 1962، كما أن طلب الإنتاج الفلاحي الجزائري لم يصبح تسويقه مضمونا من قبل الشركاء الفرنسيين (الشريك الأول في استهلاك المحاصيل الزراعية الجزائرية)، وإثر ذلك ظهرت أزمة حقيقية للصادرات، ضربت بقسوة سوق المنتوجات الجزائرية عام 1965، حيث بلغت الكميات المجمعة للخمور غير المسوقة بمليونين من الهكتولتر عام 1963، و 16 مليون سنة 1967، و 22 مليون سنة 1968، وتسبب ذلك في انهيار الطاقات المالية لمزارع الكروم في المناطق الأكثر ثراء في البلاد، مما أجبر هؤلاء الفلاحين على استبدال زراعة الكروم بزراعات أخرى، واقتلاع الأشجار التي عانوا كثيرا في تربيتها وتمهيتها للإنتاج، وتم التخلي بشكل جماعي عن يد عاملة، غالبا ما كانت من الفئة الأكثر خبرة (قرابة 23000 عاملا دائما بين سنوات 1965-1968).⁴⁹

واعتمادا على فكرة -خاطئة- تتمثل في كون القطاع العمومي قد وصل مستوى من التطور التقني في تحسين الإنتاج، وجد القطاع العمومي الفلاحي نفسه بسرعة في مواجهة مشاكل التسيير، والتموين، والمالية، وتسويق المواد الفلاحية المنتجة:

إن قيام نظام إنتاجي زراعي مسير ذاتيا استلزم تعديل نظام التسويق في العديد من المرات لجعله متماشيا مع نظام الإنتاج ، وفي هذا الإطار منح الديوان الوطني للتسويق (ONACO) حق احتكار العمليات

48. *ibid*, p180

49. المصدر: تقرير حول المردود في القطاع الفلاحي. كتابة الدولة للتخطيط، جوان 1977.

التجارية المتعلقة باستيراد وتصدير المنتجات الفلاحية، بينما أسندت للديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA) مهمة التسويق الداخلي لمنتجات القطاع الزراعي المسير ذاتيا ، وقد كانت الأهداف المتوخاة من نظام التسويق الجديد هي :

إحلال شبكة توزيع قصيرة محل الشبكة الطويلة، حيث يصبح هيكل نظام التوزيع العمومي هو الوسيط الوحيد بين المنتج وتاجر التجزئة عوض الوسطاء الخواص.

. تحسين الإعلام والتنسيق بين هياكل نظام التسويق من خلال مركزية المعلومات المتعلقة بكميات الخضر والفواكه المتداولة وأسعارها لرفع فعالية نظام التسويق.

. ضبط السوق بموازنة العرض الكلي مع الطلب الكلي عند اتساع نظام التسويق العمومي ليشمل منتجات القطاع الخاص وذلك بتحليل معطيات السوق مركزيا وإفادة المنتجين بها لأخذها في الاعتبار عند وضع خطط الإنتاج.

لكن الواقع كان غير ذلك، حيث نجد أن نشاط الديوان الوطني للتسويق تجاوز الصلاحيات المحددة له حسب الدكتور رابح زيبري ، حيث مارس تسويق مختلف المنتجات الفلاحية وعلى صعيد السوق الداخلية والخارجية وذلك من خلال فروع إقليمية وأخرى مينية ، حيث يقوم بالتسويق الداخلي للمنتجات الفلاحية للمزارع المسيرة ذاتيا والمنتجات المستوردة عبر الموانئ الكبرى عن طريق هياكل وسيطية كتعاونيات التصريف وتجار الجملة وتجار التجزئة وكذا الوساطة بين المزارع المسيرة ذاتيا والفروع المينائية في حالة تصدير الإنتاج الوطني.⁵⁰

إن اتساع نشاط الديوان ليشمل التسويق الداخلي والخارجي لمختلف المنتجات الفلاحية لم يكن ليتناسب مع إمكانياته المادية والبشرية المحدودة ، فعلى الصعيد المادي لم يكن للديوان هياكل تخزين كافية ناهيك عن توفرها على الشروط اللازمة لتخزين منتجات الخضر والفواكه ، ونفس الملاحظة بالنسبة لوسائل النقل .

أما بشريا فإن افتقار الديوان للكفاءات اللازمة . بحكم ظروف تأسيسه . سرعان ما تجلى في انعدام التحكم في التسيير خاصة في مجال التنسيق بين الإنتاج الوطني والاستيراد من ذلك تلف وضياح أكثر من 2000 طن من البطاطا المستوردة خلال موسم 1964 . 1965 نتيجة عدم وجود منافذ لتصريفها بفعل استمرار الإنتاج الوطني.

. رابح زيبري ، الإصلاحات الزراعية، المرجع السابق ، ص 116 . 50.

وأمام هذا النقص أصبح الديوان يعمل بطريقة مركزية بيروقراطية لا تتلاءم مع المرونة التي يتطلبها نشاط التسويق ، وكمثال على ذلك أن تحديد الأسعار مركزيا كثيرا ما يجعلها دون مستوى تكلفة الإنتاج ، الأمر الذي كان له انعكاسات سلبية على إنتاج المزارع المسيرة ذاتيا، بسبب ارتفاع نسبة المنتجات التالفة بفعل ثقل إجراءات التسويق حيث يذكر حسين زهوان في هذا الإطار أن العديد من المنتجات الفلاحية كانت تباع بأرخص الأثمان أو ترمى في الكثير من الأحيان⁵¹ ومن ثم أدى ذلك إلى ازدياد ظاهرة الاستهلاك الذاتي للإنتاج.⁵²

أما الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بدأ عمليا في مجال التسويق في سنة 1964 عندما استكمل هياكله التسويقية، والمتمثلة في التعاونيات المحلية للتصريف والتعاونيات العمالية للإصلاح الزراعي، فأما الأولى تضطلع بالتسويق الداخلي للخضر والفواكه حيث تستقبل الإنتاج من المزارع المسيرة ذاتيا وتسوقه إما مباشرة للمستعمل (الجماعات العمومية والمصانع التحويل) أو عن طريق تجار الجملة والتجزئة بالنسبة للمستهلكين مقابل خدمات التسويق والتي تتراوح ما بين 8.6 % من إجمالي المبيعات ، أما الثانية فتختص بجمع وتكييف وتعبئة منتجات المزارع المسيرة ذاتيا وحتى الخواص .

أما بالنسبة لتقييم نشاطه فيذكر المؤرخ رابح لونيسي أن نشاط الديوان التسويقي لم يدم سوى سنتين تميز بنتائج سلبية على العموم سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ، بالنسبة للتسويق الداخلي فالتعاونيات المحلية زيادة على افتقارها إلى وسائل النقل والتخزين اللازمة لنشاط التسويق كانت تعاني من عجز مالي جعلها لا تستطيع أن تدفع للمنتجين ثمن منتجاتهم فور استلامها وإنما بعد بيعها ، الأمر الذي جعل المزارع المسيرة ذاتيا تتعامل معه مضطرة وذلك للحصول على التسبيقات التي يقدمها لها البنك المركزي في شكل قروض عبر الديوان لتمويل نفقات الموسم الفلاحي وبالتالي تحمل أعباء قروض كان من الممكن تجنبها لو استلمت إيرادات مبيعات منتجاتها في الوقت المناسب.

أما بالنسبة للتسويق الخارجي فان نقل المنتجات الموجه للتصدير تنقل إلى التعاونيات العمالية لمعالجتها لفرزها وتكييفها وتعبئتها من طرف المزارع نفسها، وبالتالي فان المزارع التي لا تملك وسيلة نقل يتعذر عليها تصدير منتجاتها حتى ولو كانت ذات قدرة تنافسية عالية ، في حين يقوم الديوان الوطني للنقل بنقل

51. حوار الباحث مع الأستاذ حسين زهوان ، يوم 14.02.2016.

52. M'hamed Yousfi , Le pouvoir 1962 -1978 , ed Mimouni 2012 p p 42-43.

المنتوجات الجاهزة للتصدير من التعاونيات العمالية إلى موانئ الشحن مقابل سعر جزافي حسب الوزن يقطع من إيرادات بيع المنتج .

إن تسليم الإنتاج لا يتم على أساس عقود تتضمن تحديد سعر الإنتاج، فالمنتجون لا يعلمون سعر إنتاجهم إلا بعد تسوية وخصم جميع نفقات التسويق من إيرادات المبيعات.

إن الخسائر الناتجة عن تلف المنتوجات أثناء التسويق تتحملها المزارع حتى لو كان سببها ثقل إجراءات التسويق وهنا نتساءل أين هو دور الديوان التسويقي إذا كان لا يتحمل مخاطر التسويق.⁵³

أما وزير القطاع فيذكر بان التسويق قبل أكتوبر 1964 شكل بمثابة حافز للعديد من القطاعات خارج القطاع الاشتراكي خاصة الإداري منه وعلى رأسه مؤسسة ONACO والعديد من لجان التسيير الذاتي ، لكن بعد هذا التاريخ لجأت الوزارة إلى الإشراف على المراكز التكييف وتصحيح نظام التسويق عل النحو التالي :

+إنشاء تعاونيات التصريف والتمويل .

+إنشاء مراكز التجميع .

+تنظيم شبكة التسويق في السوق الداخلية وذلك بتأهيل أماكن البيع في الأسواق الكبرى وطنيا ومحليا

+مشاركة العمال في جميع صفقات البيع المحلية .

+مرافقة التنظيمات نصف الجماعية لتصريف الإنتاج مقابل عقود .

لكن في المقابل صادفتنا العديد من المشاكل والصعوبات منها ما هو مرتبط بالجانب الإداري وأخرى بالجانب المالي، ففيما يخص الجانب الإداري فقد سجلنا نقص كبير في التأطير والتسيير وكثرة الانتقادات خاصة من طرف العسكر، حيث طالبوا في العديد من المرات بتطبيق الإصلاحات المقترحة في مؤتمر عمال الأرض أواخر أكتوبر 1963 ، واهموننا بالتقصير والبيروقراطية والاستيلاء على التسيير الذاتي انطلاقا من مكاتهم وعن طريق الجرائد .

أما في المجال المالي لاحظنا المركزية الكبيرة من طرف البنك المركزي ورفض القيادة في العديد من المرات مقترح الوزارة بإنشاء مؤسسة مالية أو بنك للإشراف على القطاع الاشتراكي،⁵⁴ بل هناك من أقر بان القطاع اصبح تحت رحمة اعدائه البيروقراطيين الجدد.⁵⁵

وحسب الخبير د عمر بسعود فقد تولت هذه المؤسسة العمومية تحديد المخططات السنوية للإنتاج، والمخططات المتصلة بالمالية، والتسويق، وكانت الأجهزة الإدارية للقطاع تتدخل في تحديد أسعار المنتوجات الفلاحية، بحيث أفرغت هذه الممارسات مفهوم "التسيير الذاتي" من محتواه، وسرعان ما كانت هذه التجربة-التسيير الذاتي- ضحية التدخل المستمر للدولة، بالإضافة إلى ما ورثه القطاع من العهد الاستعماري، لأن جهاز الدولة كان يشرف على تسيير القطاع حيث وضعت المزارع الفلاحية تحت وصاية مؤسسة مركزية⁵⁶.

أما شعباني إسماعيل فيؤكد أن مؤسسات التسويق لعبت دورًا أساسيا في النتائج السلبية التي حققها القطاع الفلاحي المسير ذاتيا. هذا القطاع جعل العمال يهملون المزارع الحكومية و اتجهوا لاستغلال قطع الأرض الصغيرة التي يملكونها، وهذا خارج أوقات عملهم، كما ارتفع كذلك الاستهلاك الذاتي، فأصبح العمال يأخذون كميات هائلة من مزارع التسيير الذاتي لاستهلاكهم الشخصي، و تحولت مزارع التسيير الذاتي في نظر العمال و أفراد المجتمع ككل إلى ملك الجميع.⁵⁷

6. العرا قيل التي وقفت في وجه تطبيق التسيير الذاتي:

من خلال تتبع النتائج المحققة في المجال الاقتصادي عامة والجانب الفلاحي خاصة، نلاحظ أن الإنتاج كان يسجل نقصا من سنة إلى أخرى، خاصة في المنتوجات الأساسية وعلى رأسها الحبوب والخمور والحمضيات، وانعكس ذلك سلبا على التصدير وانخفاض المداخيل، وفشل نظام التسيير الذاتي ككل،

54.Ahmed mahsas , Op . Cit , p200

55.. SABADELL , L'AUTOGESTION EN ALGERIE , Op . Cit , p 17.

56 . عمر بسعود الفلاحة في الجزائر: "من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963 . 2002 م"،

تر عبد القادر شرشار، مجلة اللسانيات <http://insaniyat.revues.org> 38-9-2003 ص 22.

57 . شعباني إسماعيل، المرجع السابق، ص 28.

وهو ما دفع بالسلطة إلى إهمال هذا القطاع، والتوجه نحو قطاع المحروقات المصدر الجديد للدخل والثروة الريعية.⁵⁸

كما دفع بالقيادة الممثلة في الرئيس أحمد بن بلة إلى التصريح على أن النظام فشل لأن أهل الريف، رغم الدعم الذي قُدم لهم، إلا أنهم لم يحسنوا استخدام الإمكانيات التي وضعت بين أيديهم وكأنهم كانوا يريدون من المسؤولين أن يأتوا من الحواضر لخدمة الأرض بدلا عنهم، كما دلت كل الإحصائيات على ذلك.⁵⁹

وعليه نقول أن نظام التسيير الذاتي قد فشل بالرغم المبادئ السامية التي حملها وبالرغم من الاهتمام الذي أولته السلطة له، ومن أهم العوائق التي كانت وراء فشله نذكر ما يلي :

1. البيروقراطية التي مست كل المجالات الاقتصادية والتي أدت انخفاض مستمر في الإنتاج خصوصا الفلاحي لمختلف المواسم الفلاحية على العموم.

2-انخفاض المردودية بالرغم من الزيادة المعتبرة في استعمال الأسمدة و المبيدات.

3- عدم الاستعمال العقلاني لمختلف وسائل الإنتاج المادية والبشرية كالجرارات و الأسمدة وغيرها، و ذلك بسبب نقصها، وانعدام الإرشاد الفلاحي العلمي نتيجة لقلة المهندسين و التقنيين المختصين في مختلف العمليات الإنتاجية.

4- نتيجة لتهميش العمال الفعليين في القطاع من طرف المدير المسؤول الأول على الوحدة أو الجهات الوصية، أصبح العامل يشعر بأنه أجير لا تهمة نتيجة عمله.

5- عدم توزيع الأرباح على معظم عمال الوحدات أدى بهم إلى الشعور بأن مختلف الشعارات و القوانين الخاصة بالقطاع المسير ذاتيا هي مجرد شعارات لا أساس لها من الصحة.

6- تبذير المنتج عن طريق الاستهلاك الذاتي من طرف العمال أو مختلف المسؤولين في الدولة أدى إلى شعور المواطن بأن إنتاج الاستغلالية هو ملك للجميع.

8- مؤسسات التسويق لعبت دوراً أساسيا في النتائج السلبية التي حققها القطاع المسير ذاتيا.

58 .شرف الدين رضوان ، المرجع السابق . ص186.

59 .عدة فلاحي ، بن بلة والأمن الغذائي، جريدة الشروق العدد 2378 ليوم 2015/12/07.

9. إهمال العمال للوحدات الحكومية سواء الزراعية أو الصناعية أو الخدمائية ، و اتجاههم للقطاع الخاص، و هذا خارج أوقات عملهم، كما ارتفع كذلك الاستهلاك الذاتي فأصبح العمال يأخذون كميات هائلة من مزارع التسيير الذاتي لاستهلاكهم الشخصي، و تحولت مزارع التسيير الذاتي في نظر العمال و أفراد المجتمع ككل إلى ملك الجميع .

10. أن المراسيم والتشريعات القانونية في حد ذاتها تحمل تناقضات جمة، بحيث لم تكن تحدد شروط العضوية في الوحدة المسيرة ذاتيا، ولم تفرق بين العمال الدائمين والموسميين، وهذا ما أدى إلى استغلال العمال تجاه بعضهم، حيث كان للعمال الدائمين امتيازات على حساب العمال الموسميين، رغم أن الفئة الأخيرة هي التي تؤدي أصعب الأعمال، كما أن العمال الدائمين كانوا يعملون كموسميين لتحقيق مكاسب أكثر، وكانوا يمارسون أعمالا تعسفية في حق الموسميين، كطردهم عند انتهاء فترة تجريبهم، ولم يكن مصطلح التسيير الذاتي أصلا مصطلحا مفهوما من طرف الشرائح الاجتماعية المعنية.

11- كانت القرارات تنص على منح نوع من الحرية للعمال في التسيير، لكن إنشاء بعض الهياكل الادارية مثل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي أعاق ذلك، نظرا للصلاحيات الممنوحة له في تسيير الممتلكات.

12- بقاء الملكية كما كانت عليه قبل الاستقلال، وما تغير هو أسلوب المعمرين، الذي تحول إلى إدارة للتسيير الذاتي، وبقي العمال الذين كانوا يعملون لدى المعمرين أنفسهم الذين يعملون في القطاع المسير ذاتيا، ولم يستوعب النظام العمال الآخرين والذين لم يتلقوا أي مساعدة من طرف الدولة، إلا إلى غاية عام 1966 حيث منحهم اعتمادات للتجهيز، كما برز هناك عدم توازن بين القطاع التابع للدولة والقطاع الخاص، فلقد ظل القطاع الخاص يتحمل عبء 5 ملايين من السكان، في حين القطاع العمومي يتحمل 250 ألف عامل فقط، إلى جانب أن تدخل الدولة ومؤسساتها العمومية في تسيير شؤون الوحدات قد أعاق عملها .

13- ولقد كانت إلى جانب ذلك مشكلة البيروقراطية المعقدة التي عرقلت العمل، وأدت إلى خلق مجموعة تقوم بتسيير أجهزة الدولة والسيطرة عليها، وعلى رسم سياستها الاقتصادية، وهي تعمل كمجموعة من الخواص، تحت مظلة الدولة، ولا تهتم بالسير الحسن لأجهزتها، بل تطمح إلى تحقيق مصالحها، مدعية بأنها مصلحة الدولة.

14- عدم نجاعة برامج الخدمات، وعملية التشجير، وحملات التوعية مما أدى إلى فشل التجربة ذاتها، كما أن التجهيزات الصناعية والفلاحية كانت تستعمل في غير مهامها، وبطريقة غير رشيدة، ناهيك عن مشكلة الصيانة ولقد تعطل العديد من العتاد في المزارع والوحدات الصناعية والخدمائية لقدمه وفقدان

قطع الغيار وتراجع نسبة قطاع الزراعة في الدخل الوطني الذي انخفض من 22 % في عام 1963 إلى 20 % عام 1965 ثم إلى 15,8% في عام 1966 .

15. نقص البذور والأسمدة في المجال الزراعي تتعرض للتلف في بعض المواسم الزراعية نتيجة وصولها متأخرة إلى المزارع، وكذا تأخر في الشروع في الأعمال، وجمع المحاصيل في أحوال سيئة لسوء التخزين، وسوء التوجيه، ولم تنفذ البرامج العامة للتهيئة والتجهيز، خاصة المتعلقة بتربية قطاع المياه الذي يعتبر هاما في القطاع الفلاحي.

16- اهمال التسويق والتموين، إلى جانب اهمال ممثلي الدولة للعمال، وتحريمهم من المشاركة الايجابية والفعالة بحجة ضعف تكوينهم وقلة تأهيلهم .

خاتمة

لقد كان للإطار السياسي الذي دخلته الجزائر غداة الاستقلال والمتميز بكثرة الصراعات السياسية والتي بدأت بأزمة صيف 1962، ثم الصراعات التي نشبت بين بن بلة ومعارضيه وحتى حلفائه الأقربون وعلى رأسهم خيضر وفرحات عباس، هذا إضافة إلى كثرة السجلات والنقاشات حول مستقبل التنمية في البلاد خاصة بين الشيوعيين والماركسيين وأنصار التسيير الذاتي وحتى الإسلاميين، الأثر الكبير في تعدد الآراء تجاه معظم القضايا المطروحة آنذاك لاسيما القضايا الأساسية، والتي لها علاقة كبيرة بشريحة واسعة من الجماهير، ألا وهو القطاع الاقتصادي لما له من أهمية بالغة لدى غالبية الشعب الجزائري الذي ينتسب إلى عالم الريف والفلاحة، لذا شكلت قضية الأراضي الزراعية الركيزة الأساسية التي تركها الأوربيين في إغراق إعلان وقف إطلاق النار والاستقلال سجلا كبيرا لدى الطبقة السياسية، حيث برزت عدة تيارات لتسيير هذه الأراضي والتي انحصرت في الأخير لصالح تيار أنصار التسيير الذاتي .

ولكن سوء التسيير، وبيروقراطية الإدارة، وكثرة الهيئات المسيرة لهذا القطاع، وتداخل الصلاحيات، والمركزية المشددة، ونقص التمويل والتموين، وقدم العتاد وضعف قنوات التسويق وكذا ضعف مستوى العمال والفلاحين واللامبالاة، كلها عوامل عجلت بتراجع هذا النظام والتخلي التدريجي للدولة عنه، خاصة بعد بروز مورد جديد للخزينة ألا وهو مداخيل المحروقات .

قائمة المصادر والمراجع

1- باللغة العربية

المصادر

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الرئيس احمد بن بلة يقول ،الخطب التي القيت بين 28 سبتمبر1962و12 جانفي 1963 ، المطبعة العامة لمنشورات الحزب، الجزائر .
2. النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، ميثاق طرابلس 1962. منشورات ANEP

المراجع

1. بهلول محمد حسن، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في قطاع الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976.
2. الزبيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر ج2، اتحاد الكتاب العرب، الجزائر 1999.
3. لونيبي رابح ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، دار المعرفة ، الجزائر 2011.
4. سويدي محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
5. شريط عبد الله ، مع الفكر السياسي الحديث والجهود الايديولوجي في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
6. عباس محمد ، رواد الوطنية ، دار هومة 2012

الدراسات غير المنشورة

1. إسماعيل شعباني ، آثار التوجه نحو خصوصية القطاع العمومي بالجزائر، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية ، الجزائر، 1997.
2. بوزيد قرين ، " دراسة حول الفلاحة الجزائرية مع بحث ميداني حول إنتاج الحبوب الشتوية بولاية البويرة" ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية 2000.
3. رضوان أحمد شرف الدين، مشروع الدولة. الامة العروبة عند النخب الجزائرية ، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر ، قسم التاريخ ، سنة 2005 ، ص 185.

4. رابح زبيري ، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره ، رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية ، الجزائر 1996 ، ص 19 .

الدوريات والجرائد والموسوعات

الموسوعة العربية <http://www.arab-ency.com/ar>

فؤاد مرسي ، منشأة المعارف ، التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية ، 1980 .

كتابة الدولة للتخطيط: تقرير حول المردود في القطاع الفلاحي ، جوان 1977 .

عمر بسعود الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963 . 2002 م . تر

عبد القادر شرشار ، مجلة اللسانيات <http://insaniyat.revues.org> 2003, 9-38 .

جريدة الشعب ، العدد 102 ، ليوم 10 أفريل 1963 . العدد 93 ليوم 30 مارس 1963 . العدد 101 ، 9

أفريل 1963 . العدد 114 ، 24 أفريل 1963

عدة فلاحي ، بن بلة والأمن الغذائي ، جريدة الشروق العدد 2378 ليوم 2015/12/07

لقاء مسجل مع الأستاذ حسين زهوان ، يوم 14 . 02 . 2016 .

2. باللغة الاجنبية

Abdehamid Brahimi , stratégie de développement pour l'Algérie , Economica, Paris .1992

.Ahmed mahsas, l'autogestion en Algérie ,éd elmaarifa,2010 .

.Monique LAKS, Autogestion ouvrière et pouvoir politique en Algérie (1962 -1965)

Imprimerie Marcel BON 1970.

.M'hamed Yousfi ,Le pouvoir 1962 -1978 , ed Mimouni 2012 .

.SABADELL , L'AUTOGESTION EN ALGERIE , Cahiers d'études Anarchistes. Communistes , N

34 , JUIN1966.